وزارة العدل
إدارة الإعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

دولة الكويت
وزارة العدل

نشرة الصحافة

اليــوم:	الثلاثاء
التاريخ :	٣٠-٧-٢٠٢٤

الجريدة
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الرقدان والرفاعي والعثمان لإعادة ترتيب البيت القضائي

علمت «الجريدة»، من مصادرها، أن المجلس الأعلى للقضاء سيوافق اليوم على ثلاثة تعيينات بهدف ترتيب البيت القضائي بعد شغور عدة مناصب داخله، مبينة أن المعينين الثلاثة مستشارون بمحكمة التمييز.

وكشفت المصادر أن تلك التعيينات تشمل تعيين المستشار صالح الرقدان نائباً لرئيس «التمييز»، والمستشار محمد الرفاعي رئيساً لمحكمة الاستئناف، فضلاً عن تعيين المستشار خالد العثمان نائباً لرئيس المحكمة الكلية، لافتة إلى أنه سيتم العمل بهذا القرار فور تصديق وزير العدل على الترشيحات التي يعتمدها مجلس القضاء في اجتماعه اليوم.

صالح الرقدان

محمد الرفاعي

خالد العثمان

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٣٠-٧-٢٠٢٤	١	٥٧٠٠

الراي
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الجنايات» تقضي بالسجن 3 سنوات لأنور الفكر... الاعتراض على الأوامر الأميرية يجلب المفاسد

المحكمة قرّ في يقينها أن المتهم قصد الطعن علناً في حقوق الأمير وسلطته والتطاول على مسند الإمارة

العبارات جاءت صريحة وواضحة ولا تحتمل التأويل

قوله إنه «يُجلّ ويحترم سمو الأمير» مرده إلى الخوف من العقاب

لا يمكن القول إن ما صدر من المتهم يندرج تحت مظلة حرية الرأي

الحرية كما عرّفها الدستور القدرة على إتيان الشيء دون الإضرار بالآخرين

ما اقترفه المتهم ليس بحرية رأي وإنما هي مخالفات صريحة للقانون

أتى ذات الجريمة التي صدر فيها حكم نهائي في 2013 بما لا يستحق معه إلا العقاب النافذ علّه يرتدع

| كتب أحمد لازم |

قضت محكمة الجنايات برئاسة المستشار نايف الداهوم، أمس، بحبس النائب السابق أنور الفكر 3 سنوات مع الشغل والنفاذ، بتهمة «الطعن علناً في حقوق الأمير وسلطته والمساس بذاته والتطاول على مسند الإمارة»، وتهمة «إساءة استعمل وسيلة من وسائل الاتصال الهاتفية».

وبحسب وقائع الدعوى، فإن الفكر أدلى بتصريحات في مقابلة نشرها على حسابه بموقع التواصل الاجتماعي «إكس»، تتعلق بقبول استقالة رئيس الوزراء وتعيين رئيس وزراء جديد.

واعتبرت المحكمة، في الحيثيات، أنها «لا تأخذ بما قرره (المتهم) من أنه لم يكن بقصد ارتكاب ما أسند إليه من اتهام، إذ إن هذا مردود عليه بأن المحكمة من استقرائها للعبارات محل الاتهام، وبما لها من سلطة في تفسيرها وتقدير مراميها ومدلولها والباعث على قولها ونشرها، قرّ في يقينها بما لا يدع مجالاً للشك أن المتهم قصد الطعن علناً في حقوق الأمير وسلطته والمساس بذاته والتطاول على مسند الإمارة، مع علمه بمضمون تلك العبارات والتي من شأنها أن تؤدي إلى ذلك القصد باعتبار أنها جاءت صريحة وواضحة ولا تحتمل التأويل، حيث أدلى بها بمناسبة قبول استقالة رئيس مجلس الوزراء السابق سمو الشيخ أحمد النواف وعدم إعادة تكليفه، وتعيين رئيس مجلس وزراء جديد بدلاً منه، مع علمه بأن هذا حق خالص لسمو الأمير وحده يصدر بأمر أميري».

ورداً على قول المتهم إنه «يُجلّ ويحترم سمو الأمير»، ردت المحكمة بأن «هذا القول ما ذكره بجلسة المحاكمة إلا خوفاً من العقاب (...)، وعليه فإنه بعد الإساءة العلنية لا يُقبل منه زعمه أمام المحكمة أنه يُجلّ ويحترم سمو الأمير».

وأشارت المحكمة إلى أنه «لا يمكن القول إن ما صدر من المتهم يندرج تحت مظلة حرية الرأي التي كفلها الدستور، إذ إنّ الدستور حدد ضوابط لممارسة حرية الرأي جَعَلَها في إطار الشروط والأوضاع التي بيّنها القانون، وذلك حسبما جاء في المادة (36) منه، إذ نصت على أن (حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي بيّنَها القانون)، ومن ثم فإنه يجب على أي إنسان عند ممارسة حرية الرأي ألا يخالف القانون، والحرية كما جاء بتعريفها هي القدرة على إتيان الشيء دون الإضرار بالآخرين، وما اقترفه المتهم ليس بحرية رأي وإنما هي مخالفات صريحة للقانون».

وأشارت المحكمة إلى ما نصت عليه المادة (54) من الدستور على أن «الأمير رئيس الدولة وذاته مصونة لا تمس»، كما أن المشرع في المادة 25 من القانون رقم 31 لسنة 1970 حمى شخص الأمير مما عساه أن يوجه إليه من طعن في حقوقه وسلطته.

وشددت على أن «الأمير بحكم مركزه الاستثنائي وعلو مكانته ومقامه السامي مُستَوْجِب التوقير والاحترام، حفظاً لمكانة سموه، أما الإنكار على سموه والاعتراض على أوامره الأميرية فإنه فضلاً عن مخالفته للقانون فإنه يجلب المفاسد ويُؤدي إلى عدم استقرار البلاد».

وبعدما «اطمأنت لأدلة الثبوت»، قضت المحكمة بإدانة المتهم طبقاً لمواد الاتهام (المادة 172/1 من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، مع إعمال نص المادة 84/1 من قانون الجزاء)، وقررت معاقبته عن الجريمتين المسندتين إليه بعقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الأولى الأشد للارتباط.

وبيّنت المحكمة أن «حكماً نهائياً قد صدر في القضية رقم 10 لسنة 2013 جنايات أمن الدولة، بحبس المتهم سنتين مع وقف التنفيذ عن جريمة العيب في ذات الأمير والطعن علناً في حقوقه وسلطته، فما كان منه إلا أن أتى في هذه الدعوى ذات الجريمة بما لا يستحق معه إلا العقاب النافذ عَلَّهُ يرتدع».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٣٠-٧-٢٠٢٤	٤	١٦١٤٠

الراي
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الحبس لرئيس فريق سابق في «النفط» ورئيس تنفيذي لشركة خاصة وتغريمهما 92 مليون دولار

| كتب أحمد لازم |

قضت محكمة الجنايات برئاسة المستشار نايف الداهوم بحبس «رئيس فريق» سابق في شركة نفط الكويت ورئيس تنفيذي لإحدى شركات الخدمات النفطية الخاصة 10 سنوات مع الشغل والنفاذ، كما قضت بتغريمهما بالتضامن 92 مليون دولار.

وأسندت النيابة العامة إلى المتهم الأول بصفته موظفاً عاماً بشركة نفط الكويت المملوكة للدولة والمشرف على تنفيذ أعمال عقود بأن سهّل لشركتين يمثلهما المتهم الثاني الاستيلاء بغير حق وبنية التملك على مبالغ مالية يبلغ إجماليها 46 مليوناً و274 ألف دولار أميركي والمملوكة للشركة جهة عمله، وكان ذلك بأن اعتمد صرف المبالغ عن أعمال وخدمات تزيد على التي نفذتها الشركتان على أرض الواقع.

وارتبطت هذه الجناية بجناية التزوير في محررات رسمية ارتباطاً لا يقبل التجزئة، وأسندت إلى المتهم الثاني أنه اشترك مع المتهم الأول بالاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة محل الوصف السابق، بأن اتفق معه على ارتكابها وساعده بأن أمده بنماذج أداء الخدمة والأعمال وطلبات الصرف المرتبطة بها، أثبت فيها زوراً أعمالاً وخدمات لم تنفذها الشركتان آنفتا البيان للشركة الأولى على أرض الواقع فاعتمدها المتهم الأول ما مكنه بالاحتجاج بما دون بها زوراً، وإعمال آثارها لدى المختصين بشركة نفط الكويت في صرف مبالغ مالية مقابلها دون وجه حق، فوقعت الجريمة بناءً على هذا الاتفاق وتلك المساعدة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٣٠-٧-٢٠٢٤	١٦	١٦١٤٠

الراي
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

... و7سنوات لمواطنة متهمة بـ «غسل» 28 مليون دينار

| كتب أحمد لازم |

قضت محكمة الجنايات برئاسة المستشار نايف الداهوم في المعارضة المقدمة من مواطنة صادر ضدها حكم بالحبس غيابياً 7 سنوات مع الشغل والنفاذ، بتأييد حبسها 7 سنوات مع الشغل والنفاذ عن تهمة غسل الأموال بمبلغ 28 مليون دينار وبتغريمها مليوناً و 152 ألفاً و100 دينار وإلزامها بتعويض 28 شخصاً من الضحايا المنصوب عليهم مبلغ 5001 دينار لكل شخص منهم.

وكانت المتهمَة مارست أعمالاً دعائية من خلال معارض الاستثمار العقاري، بتسويق وحدات سكنية واستثمارية في دول أجنبية، والظهور في تلك المعارض بمظهر المالك بواسطة شركتين، تديرهما بمعرفتها، ودفع المجني عليهم من خلال تلك المعارض أموالاً للتعاقد معهما لشراء تلك الوحدات، أملاً في الحصول على صكوك ملكية للوحدات العقارية والاستثمار فيها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٣٠-٧-٢٠٢٤	١٦	١٦١٤٠

الجريدة
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

صدور حكم ضد «جياد»

أصدرت المحكمة الكلية تجاري مدني - أسواق المال حكماً لمصلحة شركة بترو للأعمال المتكاملة القابضة، في القضية المرفوعة ضد شركة جياد القابضة بإلزام المدعي عليها بأن تؤدي للمدعي 2.3 مليون دينار.

ويتلخص موضوع القضية في مطالبة شركة بترو للأعمال بـ 2.3 مليون دينار الخاصة بالاكتتاب الوهمي لعام 2017، والملغاة من قبل هيئة أسواق المال. ولفتت «جياد القابضة» إلى أنه سيتم الطعن بحكم أوّلي، حيث إنه تم إلغاء الاكتتاب بعام 2001 من قبل هيئة أسواق المال، وأنه لا توجد أموال اكتتاب فعلية من الشركة المذكورة أعلاه في ذلك الوقت.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٣٠-٧-٢٠٢٤	٧	٥٧٠٠

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

بايدن يكشف عن خطط لإصلاح المحكمة الأميركية العليا

واشنطن ـ أ.ف.ب: أعلن الرئيس الأميركي جو بايدن أمس عن خطط لإدخال إصلاحات عاجلة في المحكمة العليا، حيث يهيمن المحافظون، في خطوة جريئة وتأثيرها طويل الأمد، فيما يسعى لترك بصمته خلال الأشهر الستة الأخيرة له في البيت الأبيض.

ويسعى الرئيس الديموقراطي البالغ 81 عاما إلى تعديل دستوري لإلغاء قرار المحكمة العليا الصادر مؤخرا والذي قضى بأن الرئيس السابق دونالد ترامب يتمتع بحصانة واسعة من الملاحقة القضائية.

وسيكشف بايدن عن خططه خلال خطاب يلقيه في أوستن في ولاية تكساس.

وكذلك يريد بايدن الحد من فترة ولاية قضاة المحكمة العليا الذين يعينون مدى الحياة، وذلك في أعقاب قرارات مفاجئة. كما يدعو جو بايدن إلى اعتماد ميثاق أخلاقي ملزم، بعد سلسلة من الفضائح طالت أعضاء المحكمة العليا.

وقال الرئيس الأميركي في مقال رأي نشر أمس «هذه الأمة تأسست على مبدأ بسيط ولكنه عميق: لا أحد فوق القانون. لا رئيس الولايات المتحدة. ولا قاضي المحكمة العليا للولايات المتحدة. لا أحد».

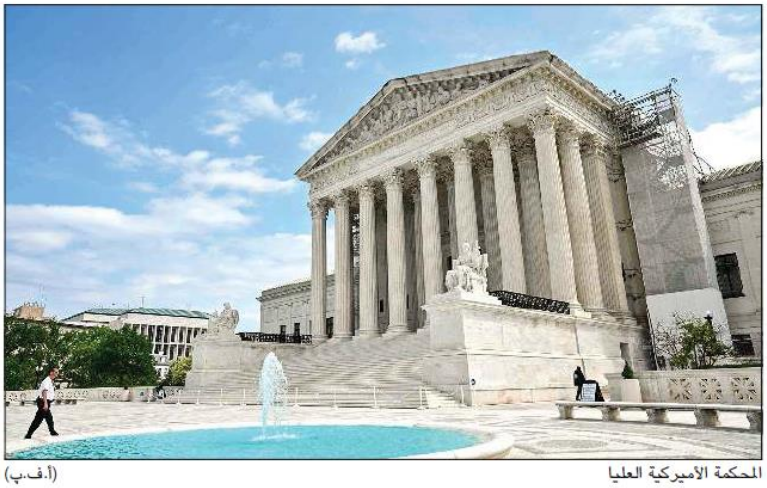

المحكمة الأميركية العليا (أ.ف.ب)

وأضاف «ما يحدث حاليا ليس طبيعيا ويقوض ثقة العامة في قرارات المحكمة، بما في ذلك تلك التي تؤثر على الحريات الفردية. نجد أنفسنا حاليا أمام ثغرة». وأعلن البيت الأبيض أن بايدن ونائبته كامالا هاريس المرشحة الديموقراطية المحتملة للانتخابات الرئاسية في نوفمبر «يتطلعان إلى العمل مع الكونغرس في هذه المشاريع»، لكن ليس لديهما أي أمل تقريبا خلال ولاية بايدن بتحقيق اختراق في الكونغرس المنقسم بشدة.

وتعكس رغبة بايدن إحباطه المتزايد بسبب المحكمة العليا التي يهيمن عليها قضاة عينهم ترامب، بينما تظهر استطلاعات الرأي فقدانها بشكل متزايد ثقة الجمهور.

ورفض بايدن في السابق دعوات لإصلاح المحكمة أو مراجعة وضعها.

وتضم المحكمة العليا تسعة قضاة يعينون مدى الحياة. لكن أفاد البيت الأبيض بأن بايدن سيسعى حاليا إلى تحديد مدة ولاية قضاة المحكمة بـ 18 عاما، وتعيين قضاة جدد كل عامين.

وجاء في ملف ينشر معلومات عن قرار بايدن أنه «يقلل من خطر فرض رئاسة واحدة تأثيرا غير مبرر على الأجيال القادمة».

وهذا العام، قلصت المحكمة إلى حد كبير صلاحيات الوكالات الفيدرالية، كما قضت في الأول من يوليو بأن ترامب يحظى بنوع من الحصانة الجنائية باعتباره رئيسا سابقا.

ويستخدم ترامب هذا القرار من بين أمور أخرى للطعن في إدانته الجنائية في قضية دفع أموال لممثلة سابقة.

ويسعى جو بايدن أيضا إلى اعتماد مدونة أخلاقيات «ملزمة وقابلة للتنفيذ» مماثلة لتلك التي تنطبق على القضاة الفدراليين.

وتضم المحكمة الأميركية العليا ستة قضاة محافظين من أصل تسعة قضاة ومن بينهم ثلاثة عينهم دونالد ترامب.

واتهم أعضاء في المحكمة العليا بالتورط بفضائح أخلاقية وبعضهم من المحافظين المتشددين. واعترف القاضي كلارنس توماس مؤخرا بأن مانحا جمهوريا ملياردير دفع له تكاليف عطلتين فاخرتين في العام 2019. ورفض توماس (76 عاما) دعوات للتنحي عن قضايا تتعلق بانتخابات 2020 بسبب تورط زوجته في جهود عرقلة فوز جو بايدن.

كذلك رفض القاضي صامويل أليتو دعوات للتنحي عن بعض القضايا المرتبطة بدونالد ترامب.

وأكد أستاذ القانون في جامعة إلينوي في شيكاغو ستيفن شوين، لوكالة فرانس برس أن بايدن لن يتمكن من تمرير هذه المشاريع لافتا إلى أن فرصه في هذا الإطار «تلامس الصفر». لكن أشار شوين إلى أن بايدن يحاول ربما «رفع مستوى الوعي لدى العامة» و«تقديم المحكمة العليا كقضية انتخابية».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٣٠-٧-٢٠٢٤	١٢	١٧١٤٣

الوفيـــات

الوفيات

● **هاني عبدالله راشد الدعيج، 68 عاما،** (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99279555، 99165959، نساء: الشهداء، ق3، ش313، م82، تلفون: 50005167.

● **فهد خالد إبراهيم الدهيم، 11 عاما،** (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 97222614، 97449792، نساء: لا يوجد عزاء.

● **عبدالله مشعاب بطيان سحلول، 55 عاما،** (شيع)، رجال: غرب عبدالله مبارك، قطعة 6، شارع 654، المنزل 586، تلفون: 96605333، 99993956، نساء: عبدالله مبارك، قطعة 5، شارع 509، منزل 13.

● **محمد جاسم عبدالله الصريعي، 44 عاما،** (شيع)، رجال: العزاء يوم واحد اليوم الثلاثاء في العديلية، ق2، ش21، م6، تلفون: 97443322، 99038661، نساء: القصور، ق4، شارع 10، منزل 8، تلفون: 56664467، 60922889.

● **عبدالله راشد سالم الحشاش، 40 عاما،** (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 50511520، 50134422، نساء: المسايل، ق5، شارع 501، منزل 206، تلفون: 97177138، 97771837.

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»